Press Release

International Commission of Jurists

P.O. Box 91
Rue des Bains 33
CH 1211 Geneva 8
Switzerland

t +41 22 979 38 00
f +41 22 979 38 01
www.icj.org

8 نيسان/أبريل 2015

المحكمة العربية لحقوق الانسان: يجب إدخال تعديلات شاملة على النظام الأساسي قبل المصادقة عليه

طالبت اللجنة الدولية للحقوقيين الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية بالامتناع عن التصديق على النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الانسان ما لم يتم تعديله بشكل شامل.

وفي تقرير صدر اليوم، سلّطت اللجنة الدولية للحقوقيين الضوء على العديد من الاخفاقات في مسار صياغة النظام الأساسي ومواده التي لا تتسق مع المعايير الدولية.

إن النظام الأساسي الذي صادق عليه المجلس الوزاري للجامعة العربية يوم 7 أيلول/سبتمبر 2014 لا يسمح للأفراد أو المجموعات بتقديم شكاوى مباشرة الى المحكمة، بما في ذلك ضحايا انتهاكات حقوق الانسان. ولا يمكن رفع الدعاوى أمام المحكمة إلا من قبل الدول الأطراف والمنظمات غير الحكومية المعتمدة في هذه الدول عندما تسمح لها هذه الاخيرة وبشكل خاص بذلك.

"بحرمان الضحايا من حقهم في اللجوء الى المحكمة، فإن النظام الأساسي يقوض الغاية والهدف من انشاء المحكمة العربية لحقوق الانسان،" يقول سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الاوسط وشمال افريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين. "يجب إدخال تعديلات على المواد المتعلقة باللجوء الى المحكمة بهدف أن تضمن، كحد أدنى، اللجوء المباشر للمحكمة من قبل الأفراد الذين يزعمون أنهم ضحايا لانتهاك حق يقع ضمن إختصاص المحكمة."

كما يجب إدخال تعديلات تضمن استقلالية وحياد المحكمة وقضاتها، وضرورة تفسير المحكمة للميثاق العربي لحقوق الانسان بشكل يتوافق مع التزامات الدول الأخرى بموجب القانون الدولي، وأن تكون للمحكمة سلطة تقديرية واسعة لتقرير ما إذا كانت القضايا مقبولة أم لا، بدون التقيد المفرط بشرط استنفاذ سبل الانتصاف المحلية.

بالإضافة الى ذلك، ولضمان فعالية المحكمة، يجب ان تكون هذه الأخيرة قادرة على إصدار تدابير مؤقتة لحماية الضحايا والشهود وأي مشاركين آخرين في اجراءات المحكمة من الانتقام، وأن توفر دولة المقر الضمانات الضرورية للمحكمة والعاملين فيها، وأن تكون هناك آليات لضمان تنفيذ قرارات المحكمة.

"يجب أن تمتنع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية عن المصداقة على النظام الأساسي بشكله الحالي وأن تبدأ عملية شفافة وتشاركية لتعديل هذا النظام بشكل يتوافق مع المعايير الدولية،" أضاف بنعربية. " كما يجب أن توفر لكل الأطراف المعنية، بما في ذلك ضحايا انتهاكات حقوق الانسان وممثليهم، ومؤسسات المجتمع المدني، والقضاة، والأكاديميين ونقابات المحاميين، الفرصة للمشاركة في جميع مراحل انشاء المحكمة العربية، بما في ذلك تعديل النظام."

وكان بنعربية يتحدث في مؤتمر انعقد في تونس بين 8 و9 نيسان/أبريل 2015 بشكل مشترك بين اللجنة الدولية للحقوقيين والمفكرة القانونية. ولقد جمع هذا المؤتمر خبراء في الآليات والمحاكم الاقليمية والدولية، بالإضافة الى قضاة ومحاميين ومؤسسات من المجتمع المدني من الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية بهدف تحليل ومناقشة النظام الأساسي للمحكمة العربية على ضوء المعايير والتجارب الدولية.

للتواصل:
سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الاوسط وشمال افريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين، رقم هاتف: 4122979381، والبريد الالكتروني:
said.benarbia@icj.org